Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 2 (2023) • P: 38 - 24
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

The directive principles for the phenomenon of the grammatical interpolation according to Abu Hayan Al Andalusi in Al Bahr Al Muhit

Dr. Wassim Zakaria Al-Kaakati
Global University | Lebanon

Received:
10/12/2022
Revised:
20/12/2022
Accepted:
22/01/2023
Published:
30/06/2023

* Corresponding author:
wowaydah@gmail.com

Citation: Al-Kaakati, W. Z. (2023). The directive principles for the phenomenon of the grammatical interpolation according to Abu Hayan Al Andalusi in Al Bahr Al Muhit. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2(2),* 24 – 38. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K101222

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The guidelines for the phenomenon of interpretation are comprehensive rules in their entirety, aiming to justify the grammatical guidelines for grammarians, so they are used to preponderate diacritical facets in a single case. These rules were described by Abu Hayyan with accurate definitions and prominent characteristics, including their coming in a consistent and integrated manner, so they were not contradictory in that some of them were negating the other, instead, Abu Hayyan often brought them to reinforce his negation of some of the grammatical facets that the previous grammarians mentioned, and he used to choose the closest meaning from others in the interpretations of Arabic syntax, and it follows grammatical rules away from far-fetched possibilities, and therefore we find him strict in interpreting some Khafd to be because it is neighboring a word that has Khafd, as well as negating interpretations based on "inclusion", resorting in the first to inflective facets that he opines to be far from overexertion, and he sees that in the second matter, inclusion is only used when necessary; Because interpreting the word on its linguistic meaning takes precedence over inclusion. Likewise, he specified the interpretation to be based on delusion in the realm of conjunctions, and he did not deem it valid to use it in a comparative analogy because it is according to him a necessity and that is weak, and the necessity is not measured against it, instead, the interpretation is based on the language- even if it was a scarce usage- takes precedence over an interpretation based on delusion which is considered not valid to be used in a comparative analogy or odd.
I have shown all this in my research and showed the rules and criteria adopted by Abu Hayyan, touching on the study of some of his examples contained in "The Bahr", adopting the analytical and inductive approaches.
Keywords: interpretation - rules - possibilities - inclusion - delusion.

القواعد التّوجيهيّة لظاهرة الحَمْل النّحويّ عند أبي حيّان الأندلسي – البحر المحيط أنموذجًا –

الدكتور / وسيم زكريا الكعكاتي
الجامعة العالمية | لبنان

المستخلص: القواعد التّوجيهيّة لظاهرة الحمل قواعد كليّة بِمُجْمَلِها، تهدف إلى تسويغ التّوجيهات النّحويّة للنّحاة، فتُستَعْمَلُ لترجيح الوجوه الإعرابيّة في المسألة الواحدة. وقد اتسمت هذه القواعد عند أبي حيان بضوابط وسِمات بارزة منها مجيئها متناسقة متكاملة، فلم تكن متناقضة بأن يكون بعضُها نافيًا بعضها الآخر، بل أتى بها أبو حيّان غالبًا لتعضيد إنكاره لبعض الوجوه الإعرابية التي ذكرها النّحاة السابقون له، وكان يختار الوجهَ الأقرب من غيره في التّفسيرات الإعرابيّة، ويجريه على القواعد النّحويّة مبتعِدًا عن الاحتمالات البعيدة المتكلَّفة، ولذا نجده متشدِّدًا في الحمل على الجوار بطريق الخفض وكذا الحمل بالتضمين، يلجأ في الأول إلى وجوهٍ إعرابيّةٍ يراها أبعَدَ عن التّكلُّف ويرى أن الثاني لا يصار إليه إلا عند الضرورة؛ لأنَّ إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي أولى من التضمين. وكذلك خَصَّ الحمل على التّوهّم بباب العطف، ولم يُجِز القياس عليه لأنّه عنده من الضّرورات وهو ضعيف، والضرورة لا يقاس عليها، بل الحمل على لغة -وإن كانت قليلةً- أولى من الحمل على التّوهّم الذي يَعدُّه غير مقيس أو شاذًا.
لقد بيَّنت كلّ هذا في بحثي وأظهرت القواعد والمعايير التي اعتمدها أبو حيان متطرِّقًا إلى دراسة بعض أمثلته الواردة في "البحر" معتمدًا المنهجين التحليلي والاستقرائي.
الكلمات المفتاحية: الحمل- القواعد-الاحتمالات-التضمين- التوهُّم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين كما افتتح كتابه الكريم، وفرقانه العظيم، والصلاة والسلام على إمام المصلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين، وبعد:

لقد وظّف علماء اللغة والتّفسير ظاهرة الحمل بِوَصْفِها مَوْرِدًا من الموارد التي تساعد على فهم الآيات القرآنيّة وحَلِّ مُشْكِلِها، إلا أن معايير النّحويين القدماء والعصريّين اختلفت في ضبط هذه الظّاهرة اللغويّة، ومن هنا سأتتبع هذه الظاهرة وأبيّن معاييرها لدى الإمام أبي حيّان الأندلسيّ[1] باعتباره نحويًّا لغويًّا مفسِّرًا، متّخذًا تفسيره المشهور "البحر المحيط" أُنموذجًا لذلك، تحت عنوان "**القواعد التوجيهيّة لظاهرة الحَمْل النّحوي**" عند أبي حيان الأندلسيّ –"البحر المحيط" أنموذجًا-.

مشكلة البحث:

يهدف هذا البحث إلى حلّ الإشكاليات الآتية:

1- ما أنواع الحمل التي وقعت في تفسير "البحر المحيط"؟
2- وما ضوابط ظاهرة الحمل عند أبي حيّان؟
3- وكيف أَوَّل أبو حيّان بعض التّراكيب اللغويّة في القرآن بانتحاء هذه الظاهرة؟ وما نَهْجه في هذا التّأويل؟ وكيف تحقَّق له هذا النّهج؟

الدراسات السابقة:

لم أعثر -ضمن نطاق بحثي- على بحث علميّ موثّق يتناول جانب القواعد المنهجيّة لظاهرة الحمل النحويّ عند أبي حيّان الأندلسي، والموجود في مواقع الشبكة العالميّة (الأنترنت) أبحاث تتصل بظاهرة الحمل كظاهرة عامّة من غير تقييد بنحويٍّ أو مفسِرٍ كأبي حيّان الأندلسيّ، منها:

- الحمل على النقيض دراسة صرفية لكاظم إبراهيم عيسى السلطاني.
- الحمل على المعنى طريق إلى فضّ المشكل النحويّ والدلالي لخضر سعداني.
- الحمل على اللفظ وعلى المعنى في اللغة العربية دراسة تطبيقية في سورة البقرة لعثمان أحمد بشير.

أهمية موضوع البحث:

تتّضح أهمية النظر في القواعد التوجيهية لظاهرة الحمل في "تفسير البحر المحيط" لأبي حيّان فيما يأتي:

1- تأثير ظاهرة الحمل في النحو الأسلوبي، وعلاقة هذه الظاهرة بمفاهيم العدول التركيبيّ عند أبي حيّان، ولا يخفى ما لذلك من كبير أثرٍ في تفسيره النصَّ القرآنيَّ.
2- مكانة أبي حيّان العلميّة بين الباحثين القدماء والمعاصرين كنحويٍّ مفسِّرٍ ناقدٍ أحاط بأصول اللفظ العربيّ، ويتبع ذلك مكانة تفسيره "البحر المحيط" بين التفاسير المشهورة من الناحية النّحويّة واللغويّة، ولذا كانت آراؤه في ظاهرة الحمل تمثّل منهجًا لغويًّا من الإجحاف تجاهله.
3- كون البحث في هذه الظاهرة من الأبحاث التي تكشف عن قوة النحو العربيّ وتماسكه؛ بإظهار نظام نحويّ فرعيّ يتكامل مع النظام النحوي الأصلي، إذ يختص بمعالجة ما عدل من نصوص اللغة عن قواعد النظام الأساسيّ.

---

(1) هو محمد بن يوسف الأندلسي الجياني أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة سنة 654هـ، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، من أشهر مؤلفاته "البحر المحيط"، توفي سنة 745هـ. السيوطي عبد الرحمن" *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*" (280/1).

4- وكذلك تنبع أهمية ظاهرة الحمل لدى أبي حيان من كونها ترتكز على قضيتين مهمّتين هما: الصّناعة النحوية وتلاؤم الدلالة المعنوية مع التراكيب النحوية، وقد عُنِيَ أبو حيّان بتوجيه القراءات القرآنية متّخِذًا هاتين القضيتين منهجًا له في التفسير، إلى أن مَثَّلَت هذه الظاهرة مذهبًا نازحًا فسيحًا.

أسباب اختيار الموضوع:

- إنَّ علوم العربية تظهر مواضع الإعجاز القرآني من براعة التركيب وسلامة الألفاظ وعذوبتها، والحمل من أهم أبواب اللغة والنحو والصرف، برزت فائدته في استيضاح أحكام القرآن الكريم وفهم معانيه.
- ندرة المصنَّفات المفردة في ظاهرة الحمل في النصوص العربية عمومًا لقلّة من اشتغل بذلك، وفي "البحر المحيط" خصوصًا لعدم وجود من قام بمثل هذا البحث، بحسب ما ظهر لي، فأردت إغناء المكتبة البحثيَّة وسبر غور هذا الباب النحويّ.

صعوبات العمل:

مما لا شكَّ فيه أنَّ من أبرز الصعوبات في بحثي هذا ندرة المصادر والمراجع المتخصصة فيه فاحتيج إلى النظر في كتب النحو والصرف واللغة والتفسير، بالإضافة إلى سعة كتاب "البحر المحيط" والاحتياج إلى قراءة سطوره بتفكّر ودقة لتتبُّع ظاهرة الحمل بمختلف أنواعها لِيُصارَ إلى استنباط قواعد هذه الظّاهرة لدى المصنّف –رحمه الله- بدقّة ووضوح.

أهداف البحث:

من الأهداف الأساسية التي أرغب في تحقيقها:

1. إلقاء الضوء على القواعد التوجيهية لظاهرة الحمل عند أبي حيّان مستشهدًا بالآيات القرآنية لئلا يكون البحث في النظريات بعيدًا عن التطبيق.
2. إغناء المكتبة العربية بأبحاث متخصصة غير مطروقة.

منهجية البحث:

اعتمدتُ في بحثي على منهجين:

<u>الأول:</u> المنهج الاستقرائي ويقوم على تتبع الجزئيات للوصول إلى قوانين عامة كلية، فأساسه يتمثل في السير من الخاص إلى العام، فقد تتبَّعتُ ظاهرة الحمل عند المصنف رحمه الله لأصل إلى القواعد التوجيهيَّة لها.

<u>الثاني:</u> المنهج التحليلي التفسيري: لبيان معاني الألفاظ اللغوية وبالتالي معاني الآيات القرآنية التي استشهدتُ بها.

خطة البحث:

خطة البحث تتألف من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفهرست المصادر والمراجع:

- المقدمة فيها:

1- مشكلة البحث.
2- الدراسات السابقة.
3- أهمية الموضوع.
4- أسباب اختيار الموضوع.
5- صعوبات العمل.

6- أهداف البحث.

7- منهجية البحث.

8- خطة البحث.

- والتمهيد يشتمل على بيان مكانة الحمل النّحويّ، وبيان حدِّه وفائدته.
- المبحث الأول: القواعد التوجيهية المرتبطة بظاهرة الحمل عند أبي حيان.
- المبحث الثاني: التضمين.
- المبحث الثالث: أنواع الحمل.
- المبحث الرابع: العطف على التوهم.
- وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.
- فهرست المصادر والمراجع.

التمهيد:

من أهمّ المشكلات التي تواجهنا في فهم بعض الاستعمالات اللغويّة في النّصوص النثريّة والشّعريّة مشكلة تبدو في عدم التّلاؤم بين الكلمة وما يتطابق معها من الأحكام نحويًّا ودلاليًّا في سياقِ كلام ما، وقد انتبه علماء العرب من أهل النّحو والتّفسير لهذا الإشكال النّحويّ الدّلاليّ، وعَمَدوا إلى حَلِّهِ بطُرُقٍ منها الحَمْلُ بمختلف أنواعه، وبذلك يصبح النّصّ مفهومًا، وربّما مفتوحًا على عددٍ من التّأويلات. إنَّ الحَمْلَ من الظّواهر التي كَثُرت في لغتنا العربيّة، وتوسّع النّحاة في استعمالها وأرجعوا الكثير من النّصوص إليها بالتأويل وهذا يدلّ على مرونة اللّغة وطواعيتها لمن يستعملها، ويُعَدُّ أوسعَ ظاهرٍ لِلْعدولِ النّحويّ في النّصّ العربيّ، أمَّا قواعده -بحسب ما ظهر لي أثناء العمل في هذا البحث- فلم تكن من صُنع فَرْد معيَّن، بل كانت ممّا استقرأه النّحاة من كلام العرب، إذ لم تُرصَد في مؤلَّف معيَّن فقط، بل كانت مبثوثة في كتب الخلاف والشّروحات والتّفاسير النّحويّة، وقد كان لكتاب "البحر" نصيب كبير منها، إذ إنّه تفسير نحويّ عُنِي بنقل التّوجيهات النّحويّة للنّصوص القرآنية.

يقوم هذا البحث على تحليل توجيهات أبي حيّان للتّراكيب القرآنية من جهة الحمل النّحويّ، بغيةَ التعرّف إلى القواعد التوجيهيّة لهذه الظّاهرة عنده –رحمه الله-. وقد اعتمدتُ رَصْدَ أنماط الحمل النّحويّ عند أبي حيّان من غير حَصْر أمثلتها الواردة في تفسيره "البحر المحيط"، وأَعقبُ هذا الرَصْدَ تأويلاتِ مصنِّفِ "البحر" المعتمِدة على الحمْل، محاوِلًا النّفاذَ إلى ما وراءها لاستخلاص القواعد الموجِّهّة لهذه الظاهرة.

لقد تعدّدت أنواع الحمل وكَثُرَت أمثلة كلِّ نوع في "تفسير البحر"، وهذا أمر تضيق عنه فُسحة هذا البحث، ولذا اخترتُ الأمثلة التي تمكّنني من استخلاص معايير القواعد التّوجيهيّة في ضبط هذه الظاهرة عند النّحويّ المفسّر أبي حيّان.

أمّا حدّه فالحمل في اللغة مصدر حَمَلَ يَحْمِلُ فهو حامل أو محمول وحَمِيل، والحُملانُ أَجْرٌ لِمَا يُحْمَلُ أو ما يُحمَلُ عليه من الدّوابّ، والحَمْلُ -بفتح الحاء- ما في البَطْن وبالكَسر ما على الظَّهر[2].

وفي الاصطلاح هو حَمْلُ شيء على شيء آخر وإلحاقه به في حكمه[3]، وقال آخرون: "قياسُ أمرٍ على أمرٍ وتحميلُ أحدِهما حكمَ الآخَرِ"[4]، فالحمل بحسب هذين التّعريفين مرادف للقياس، ويرى بعض الباحثين أنّ هناك فرقًا بينهما إذ كان علماء العربيّة يكثِرونَ من استعمال القياس مرادفًا للنّظام العامّ للظاهرة اللغويّة أو القانون

(2) الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل *"العين"* (240/3).

(3) البستاني بطرس *"محيط المحيط معجم مطوّل للّغة العربيّة"* (ص/195).

(4) اللبدي محمد *"معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة"* (ص/67).

الكليّ، فهو الأصل أو كالأصل في الظّاهرة اللغويّة، وفكرة الحمل ما هي إلا وسيلة لجذب ما خرج عن هذه الظّاهرة بإظهارِ علاقة أو اصطناعِها بين الظّاهرة وما خرج عنها"[5].

الحاصل أنَّ أركان الحمل ثلاثة: المحمول والمحمول عليه والشّيء الجامع بينهما.

وأمّا فائدته: فلقد اعتدّ النّحويّون بهذه الظّاهرة وتوسّعوا في استعمالها لحرصهم على أن تكون قواعد اللغة مطّردة[6]، فالحمل طريق انتهجه النّحويون ليُحيلوا إليه جميع الظّواهر الكلاميّة التي لا تنتظم تحت القواعد التي تُنسَبُ إليها[7]، فكان سبيلَهم لتقديم ما انكسر من تلك القواعد وإرجاعِها إلى القاعدة الأقرب التي تناسِبُها بالتّأويل[8].

تتنوّع الحمول في اللغة العربيّة، منها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ويندرج تحتهما التّضمين والحمل على الجوار وعلى التّوهّم. ولعل السبب في تنوع الحمول وكثرتها في لغتنا سَعَةُ اللغةِ وغلبةُ حاجة أهلها إلى التّصرّف والتوسّع أثناء الحديث بها؛ لِمَا يلابِسُونه ويُكثِرون استعمالَه من الكلام المنثور والشّعر الموزون والخُطَب والسّجوع، ولقوّة إحساسهم وتخيُّلِهم ما لا يكاد يَشْعُر به من لم يألَفْ مذاهبهم[9].

المبحث الأول: القواعد التوجيهية المرتبطة بظاهرة الحمل عند أبي حيان:

سأقوم بإيضاح ماهيّة كلِّ نوعٍ من أنواع الحمل -مختصرًا-، ليكون ذلك مدخَلًا لذِكر بعض الأمثلة المناسبة الواردة في "البحر المحيط"، مُعْقِبًا ذلك تحليلَها مع تبيان القواعد الموجِّهة والضّابطة لهذه الظّاهرة عند أبي حيّان الأندلسيّ.

أ- الحمل على المعنى:

يُعَدُّ الحمل على المعنى في الدّرس النّحويّ القديم من أقدم أدوات التّأويل في كلام العرب، فقد قام النّحويّون بتأويل ما خرج عمّا استنبطوه من قواعدَ نحويّةٍ مطردةٍ في كلام العرب وتسويغِهِ، فعَقَدَ له ابن جنّي[10] في كتاب "الخصائص" فَصْلًا خاصًّا سمّاه "الحمْل على المعنى" مُثْنِيًا على هذه الظّاهرة في اللّغة العربيّة بقوله: "اعلم أنّ هذا الشَّرْح -أي النّوع- غوْر من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح"[11]، وقد ورد في القرآن الكريم وفصيح كلامِ العرب، منثورًا ومنظومًا، وله صور كثيرة كتأنيث المذكّر والعكس، والتّعبير عن الواحد بمعنى الجمع والعكس، واستعمال القلّة موضع الكثرة والعكس، "وهو وسيلة دلاليّة تربط بين بناء الجملة وبِنْيتها في منهج النّحويين العرب، وتكشف عن دور المعنى أو الدّلالة في التّقعيد النّحويّ، وتُعَدُّ بذلك أكثر شمولًا ممّا لجأ إليه النّحويّون من وسائل في منهجهم كالتّقدير والتّأويل والحذف والإضمار، لأنه وراءَها كلِّها"[12].

---

(5) البجة عبد الفتاح *"ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة بين علماء اللغة القدامى والمحدثين"* (ص/194).

(6) نغميش عمار *"التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية في كتب الحجّة في القراءات السّبع حتى نهاية القرن الخامس الهجري"* (ص/157).

(7) اللبدي محمد *"معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة"* (ص/68).

(8) عبد اللطيف حماسة *"النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ"* (ص/152).

(9) ابن جني أبو الفتح عثمان *"الخصائص"* (216/1).

(10) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، نحويّ معتزليّ، خالَطَ الأعرابَ المحافظين على أصالة لغتهم ورَوَى عنهم في مؤلّفاته. أخذ عن أبي عليّ الفارسيّ وعنه ابن سِنان الخِفاجيّ. من أشهر مؤلّفاته "الخصائص". توفّي في بغداد سنة 392 هـ. البغدادي أحمد بن علي "تاريخ بغداد" (295/13).

(11) ابن جني عثمان "الخصائص" (413/2).

(12) عبد اللطيف حماسة "النّحو والدلالة *مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلالي*" (ص/158).

ويلفت النظرَ نصّ عَمَد فيه أعرابيّ إلى التّأويل بالحمل على المعنى، فقد روى الأصمعيّ[13] عن أبي عمرو[14] قال: سمعتُ رجلًا من اليمن يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها"، فقلتُ له: "أتقول جاءته كتابي ؟! قال: نعم، أليس بصحيفة[15]. نلحظ من خلال هذا المثال أنّ العربيّ قد تمكّن بحدَسِهِ من إنتاج تركيب عَدَلَ فيه عن قواعد المطابَقَة النّوعيّة من حيث التّذكير والتأنيث، وأنّ التّركيب قد اتّسم بطرافة لغويّة، وإلّا لما سأل عنه أبو عمرو بن العلاء، ويزاد على ما تقدّم أنّ هذا الأعرابيّ البدويّ قد نبّه أبا عمرو لِعلّة الحمل على المعنى وهذه العلة تقارب بين القاعدة والنّصّ، فقبِلَ أبو عمرو تعليله ولم يطعن به!

المطالع لتفسير "البحر المحيط" يرى أنّ أبا حيّان قد أدرك أنّ الحمل على المعنى مفهوم قديم، طبّقته العرب قبل النّظر النّحويّ وقبل صَوْغِ مصطلَحِهِ! ولذا نراه في تفسيره هذا، يؤول اللّفظ بما يناسب السّياق مُمْتطيًا هذه الظاهرة اللغويّة، من أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى:(فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ)[16]، فقد وردت لفظة (بيّنة) مؤنثةً على الرّغم من أنّ الفعل (جاءكم) مذكّر، فحَمَل أبو حيّان معنى البيّنة على القرآن وهو الحجّة الواضحة، أو على الرّسول -صلى الله عليه وسلم- وهو المبيّن للحق، أو على دين الله وهو الدّين الحق[17]، فالفعل إذًا ذُكِّرَ لملاحظة المعنى المذَكَّر في البيّنة الذي هو القرآن أو الرّسول أو الدّين.

ب- الحمل على اللفظ:

يتعين الحمل على اللفظ في مواضع منها ما اقتضته أصول البصريين من امتناع الحمل على المعنى قبل تمام الكلام، لأنه يلزم من ذلك الحمل على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ، فالموصول إنما يكون في المعنى ضمير متكلم أو مخاطب إذا أخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب، أو أخبر عن الضمير به، وأمّا قبل أن يجعل أحدهما خبرًا عن الآخر فلا يكون الموصول في معنى الضمير، فشرط مراعاة ضمير المتكلم أو المخاطب أن يتأخَّر الخبر، فلو تقدَّم لم يجز إلا مراعاة الموصول، فيعود غائبًا[18]، فتقول: الذي قام أنا، والذي قام أنت[19]، على تقدير أن يكون الخبر هو الموصول. ومنها قولهم في التعجب: "ما أحسن زيدًا"، وإن كان الذي أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة[20]. وكذا إذا نُعت نَعْتُ المنادى فلا بد من الحمل على اللفظ نحو: يا زيد الطويل الجسيم، فـ"الجسيم" على اعتبار كونه نعتًا للطويل يتعين رفعه[21]. ومن المواضع التي يتعين الحمل فيها على اللفظ صفة "أيّ" الواقعة منادى نحو يا أيها الرجلُ، فلا يصلح في الرجل إلا الرفع، لأنه المنادى في الحقيقة، و"أيّ" مبهم متوصَّل به إليه، وكذلك نحو يا هذا الرجل إذا جعلت "هذا" سببًا إلى نداء "الرجل"، فإذا أردت أن تقف على "هذا" كما تقف على "زيد" فتنادي تقول: يا

---

(13) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ، راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة. ولد في البصرة سنة 121 هـ. سمع من أبي عمرو البصريّ وتأثر به، وعنه أبو حاتم السِّجستانيّ. من أشهر كتبه "الأصمعيّات". توفي سنة 216 هـ. السيرافي أبو سعيد *"أخبار النّحويّين البصريّين"* (46/1).

(14) هو أبو عمرو زَبَّانُ بن العلاء المازنيّ، المقرئ النّحويّ البصريّ. وُلِد سنة 68هـ. سمع الحديث من أنس بن مالك وتلقى النحو من نصر بن عاصم الليثيّ، وعنه أخذ يونس بن حبيب النّحويّ. توفي سنة 154هـ. الذهبي محمد بن أحمد "*معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار"* (589/1).

(15) ابن جنيّ عثمان *"الخصائص"* (449/1).

(16) الأنعام/157.

(17) الأندلسي أبو حيّان *"البحر المحيط"* (258/4).

(18) الأندلسي أبو حيان "*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"* (99/3).

(19) وهو مذهب الفراء ونص عليه السيرافي وابن السراج، ومذهب الكسائي أنه يجوز أن يطابق الضمير كحاله لو تأخر، فأجاز أن يقال: الذي قمت أنا، والذي قمت أنت. الأندلسي أبو حيان *"ارتشاف الضرب من لسان العرب"* (1023/2).

(20) ناظر الجيش محمد بن يوسف *"شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»"* (731/2).

(21) الطائي الجياني محمد بن عبد الله *"شرح تسهيل الفوائد"* (403/3).

هذا، ثم تنعتُه كنتَ في النعت مُخيَّرًا كما كنت في نعت "زيد"[22] من قولك: يا زيد الظريف، والفصل بين "أيّ" وبين "هذا" أنَّ "هذا" اسم للإشارة فهو يكتفي بما فيه من الإيماء.

ج- البدءُ بالحمل على اللفظ ثمّ الحملِ على المعنى أولى من العكس.

يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين ولجمع المذكّر والمؤنّث بلفظ واحد نحو "من" و"ما" وغيرهما الحمل على اللفظ والحمل على المعنى[23]، ومذهب أبي حيان أنّه إذا اجتمع الحَملانِ فالأولى أن يُبدأ بالحمل على اللفظ ويتبَعُه الحملُ على المعنى[24]، كما في قوله تعالى: (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلّه)[25] ، "مَنْ" الموصولة هنا معناها جَمْع، ولفظُها مفرد، فروعِيَ لفظُها أوّلًا ثم معناها، إذ أُفرِد الضّمير أوّلًا في (يؤمِنُ) حملًا على لفظ (مَنْ)، ثمّ جُمع في (إليهم) و(خاشعين) حملًا على معناها.

ومثل "من" الموصولة "من" الشرطية والاستفهامية[26]، ففي قوله تعالى: (وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ)[27]، حُمِلَ الضّمير أوّلًا على لفظ (مَن) الشّرطيّة في (يرتدد) و(فيمُتْ) و(هو كافر)، ثم حُمِل على معناها فجُمِع في (أولئك حَبِطت أعمالُهم)، وهو الأفصح في كلام العرب[28]. وقوله تعالى: (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُون)[29]، فأُفرِدَ الضّمير في (أسلَمَ) و (هو محسِنٌ) و (له أجرُهُ) حملًا على لفظ (مَنْ)، ثم حُمِلَ على المعنى في (عليهم ولا هم يحزنون) فأُتِيَ بضمير الجمع[30].

فهذه القاعدة راسخة عند أبي حيّان، لأنّ الحمل على اللفظ هو الأصل في الأحمال في اللغة العربية[31]. فيُراعَى الأصل أوّلًا ثم الفرع وهو الحمل على المعنى، ولأنّ اللفظ هو المُشاهدُ المنطوق وبه نفهم المعنى، وأمّا المعنى فراجع إلى مراد المتكلّم في كثير من الأحوال، واللّفظ متقدِّم عليه، لأننا أول ما نسمعه اللفظُ ثم نفهم المعنى، ولو عُكِسَ الأمر لرجعنا إلى غير المراد بعد إيضاحه فيحصل الإبهام بعد التّبيين[32]، فالعرب إذا حَمَلَتْ على المعنى لم تَكَدْ تراجع اللفظ، لأنّهم إذا انصرفوا عن اللفظ إلى المعنى ضعفت معاودة اللفظ لأنّ فيه انتكاثًا وتراجُعًا. ويؤخَذ من هذه الأسطر قاعدة أخرى مفادها أنّ الحمل على المعنى فَرْعُ الحمل على اللفظ.

إنَّ الحمل على المعنى واسع في اللغة العربيّة، وهو شامل لِمَا عُرِفَ عند النّحويّين بالتّضمين، ولذا كان من الطَّبَعِيّ التّطرّق إليه ودراسةُ بعض أمثلته الواردة في "البحر".

المبحث الثاني: التضمين:

(22) المبرد محمد بن يزيد *"المقتضب"* (217/4).

(23) ناظر الجيش محمد بن يوسف *"شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»"* (721/2).

(24) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (156/3).

(25) آل عمران/199.

(26) ناظر الجيش محمد بن يوسف، *"شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»"* (731/2).

(27) البقرة/217.

(28) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (160/2).

(29) البقرة/112.

(30) الأندلسي أبو حيّان "البحر المحيط" (564/1).

(31) رضي الدّين الإستراباذيّ محمد بن الحسن "شرح الرضيّ على الكافية" (57/3).

(32) السّيوطيّ عبد الرحمن "الأشباه والنّظائر في النّحو" (115/2).

أ- حدّه:

التّضمين في اللغة الإيداع[33]، وهو بهذا المعنى قريب من المعنى الاصطلاحيّ الذي هو إشرابُ معنى فعلٍ لفِعلٍ آخر لِيُعامَلَ معاملته، وبعبارة أخرى هو أن يَحمِلَ اللفظُ معنًى غيرَ الذي يستحقّه بغير آلةٍ ظاهرة[34]، فالتّضمين الجاري في اللغة هو إجراء يُجيز إعطاءَ فعلٍ معنى فعلٍ آخر وعملَهُ. وفائدتُه المعنويّة الإيجاز بأن تؤدّي الكلمةُ الواحدة معنى كلمتين[35]، من ذلك أسماء الشرط والاستفهام، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد، فأداة الشّرط "إذا" مثلًا، وُضِعت في الأصل للدلالة على الظّرفيّة في المستقبل ولمّا تضمّنت معنى "إنْ" الشّرطيّة أمسَتْ حاملة لمعنيين: الشّرط والزّمان.

ب- مواضعه:

يقع التضمين في الأسماء والأفعال والحروف، إلّا أنّه في الأفعال أظهر لوجود قرينة لفظيّة توضحه[36]، وفي الحروف مختلف فيه، فالبصريّون يمنعونه ويتأوّلون ما جاء ظاهرهُ من تضمين الحروف، والكوفيون يجيزونه[37]، وأمّا أبو حيّان في تفسيره "البحر" فقد كانت قواعده التوجيهيّة لظاهرة التضمين ما يأتي:

- التّضمين لا يقاس عليه ولا يصار إليه إلا عند الضّرورة.
- إجراء اللفظ على مدلوله الوضعيّ أولى من التّضمين.
- تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف.

فُهِمَت هذه القواعد من تعقّب أبي حيّان كلام الزمخشريّ[38] على تضمين الفعل (عَدا) في قوله تعالى: (وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)[39]، فقد قال أبو حيّان: (لا تَعْدُ) معناه لا تصرف عيناك النّظرَ عنهم إلى أبناء الدنيا، والفعل "عَدا" متعدٍّ، تقول: عدا فلان طَوْرَهُ -أي جاوز حَدّه وقَدْرَه-، وجاء القوم عدا زيدًا[40]، فلذلك قدّرنا المفعول محذوفًا ليبقى الفعل على أصله من التّعدية. وذهب الزمخشريّ إلى القول بأنّه عُدِّيَ بـ "عن" لتضمينه معنى فعلٍ قاصرٍ متعدٍّ بـ "عن" هو "نبا" أو "علا" من قولك: نَبَتْ عنه عينُهُ وعَلَتْ عنه عينُه إذا اقتحَمَتهُ ولم تعْلَقْ به[41]، وردّه أبو حيّان، إذ لا ضرورة تدعو إلى هذا التّضمين[42] لكون التّركيب واضح المعنى والإعراب، وغاية الأمر أنّ المفعول محذوف وهو كثير في كلام العرب، فلا يُتكلَّفُ حينئذٍ تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر، وقد كان الأصل في الكلام أن يقال: "ولا تَعْدُ عينَيْك" لأنّ الفعل "تعدو" متعدٍّ بنفسه إلى مفعوله، فعُدِلَ من نَصْبِ "عينيك" في التّلاوة إلى الرّفع، وقد أُسنِدَ الفعل إلى العينين في قراءة الجمهور[43]، وهو في الحقيقة موجّه إلى صاحبهما وهو النبيّ صلى الله عليه وسلم، وإسناده إلى العينين مجاز، وهو أبلغ في معناه من الحقيقة.

---

(33) القزويني أحمد بن فارس "مقاييس اللغة" (372/3).

(34) أبو البقاء الحنفي أيوب "الكلّيات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة" (ص/266).

(35) السّيوطيّ عبد الرحمن "الأشباه والنّظائر في النحو" (241/1).

(36) بلعرج بلقاسم *"ظاهرة توسّع المعنى في اللغة العربيّة"* (ص/11).

(37) ابن عصفور علي بن مؤمن *"ضرائر الشّعر"* (ص/236).

(38) هو محمود بن عمرو الزمخشريّ، وُلِد سنة 467هـ في "زَمَخْشَر" من ضواحي "خوارِزْمَ" وتوفيّ فيها سنة 538هـ. من تصانيفه "المُفَضَّل في النّحو". كان معتزليًا مجاهرًا بمذهبه، وقد تتبّعه أبو حيّان في تفسيره "المحيط" في مسائل عديدة. البغدادي أحمد بن علي "تاريخ بغداد" (172/21).

(39) الكهف/28.

(40) القزويني أحمد بن فارس *"مقاييس اللغة"* (249/4).

(41) الزمخشري محمود بن عمرو *"الكشّاف"* (717/2).

(42) الأندلسي أبو حيان "البحر المحيط" (144/6).

(43) الأمين محمد *"حدائق الروح والرّيحان في روابي علوم القرآن"* (342/16).

فالتّضمين عند أبي حيّان لا ينقاس، وإنّما يُذهَب إليه عند الضّرورة، وإذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعيّ فإنّه أولى.

أما القاعدة الثالثة فتظهر في كلام أبي حيّان على "خلا" في قوله تعالى: (وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلاَ بَعْضُهُمْ إِلَىَ بَعْضٍ قَالُواْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللّهُ عَلَيْكُمْ)[44]، فإنه نقل عن النَّضْر بن شُمَيل[45] أنّ (إلى) بمعنى (مع) ، والمعنى: "إذا خلا بعضُهم مع بعض"، ثم صرّح بأنّ الأجود أن يُضمَّن الفعل "خلا" معنى فِعلٍ يُعدَّى بـ "إلى"، والمعنى: انضَوَى بعضُهم إلى بعضٍ أو استكانَ أو ما أشبهه، وقال معلِّلًا: "لأنّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف"[46]، وأبو حيّان في هذا موافق لرأي البصريّين لأنّهم لا يقولون بتضمين الحروف. وهذا الذي ذكره من أنّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف مسلَّم به عند النحويّين، ولأنّ الفعل "خلا" في الأصل يتعدّى بالباء و "إلى" و "مع"[47] والباءُ أكثر استعمالًا، وعُدِلَ إلى "إلى" لأنّ "خلا" إذا عُدِّي بالباء احتمَلَ معنيين: أحدهما الانفراد والآخر السّخرية، إذ يقال في اللغة: "خلوتُ به" بمعنى "سخِرتُ منه"، ومع "إلى" لا يحتمل إلا معنًى واحدًا[48]، ولعلّ تضمينه معنى "استكان"، الذي هو من السّكون أقرب إلى المعنى المراد لدلالة السّياق عليه، لأنّهم يجدون الرّاحة والطّمأنينة عند الخلوّ والسّكون إلى بعضهم. والفَضْلُ في توجيه المعنى عند التّضمين ما يرشد إليه الحرف الذي تعدّى به الفعلُ المضمَّنُ معنى فِعْلٍ آخر[49].

المبحث الثالث: أنواع الحمل:

أ- الحمل على النقيض:

من القواعد التي لها اتصال بالحمل على المعنى أنّه يُحمَل الشيءُ على نقيضِهِ كما يُحمَل على نظيره، وقد وردَتْ هذه القاعدة التّوجيهيّة في كلام أبي حيّان عند تفسير قوله تعالى: (وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)[50] فذَكَر أنّ الضّمير في (لها) يعود على (السِّلم) لأنّها تُذكَّر وتؤنَّث، فجاء الضّمير هنا مؤنَّثًا[51]، أو أنّ "السِّلْم" بمعنى المسالَمة فهي في المعنى مؤنّث، أو للحمل على النّقيض وهو الحرب، إذ مِنْ عادة العرب أن يحملوا الشّيء على ضده أي نقيضه كما يحملون على نظيره، فحُمِل "السِّلْم" الذي هو مذكّر على نقيضه أي الحرب التي هي مؤنّث. ثم استشهد أبو حيّان بقول الشّاعر(المتقارب):

وأفنيتُ في الحرب آلاتِها ... وأعدَدْتُ للسِّلْمِ أوزارَها[52]

(44) البقرة/76.

(45) هو أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيل التّميميّ البصريّ. قاضٍ ولغويّ وراوٍ للحديث. وُلِد ب "مَرْو" ونشأ بالبصرة وأقام بـ "نيسابور". أخذ عن الخليل بن أحمد وفصحاء العرب. وعنه ابنُ راهويهِ وغيره. من مصنّفاته "المدخل إلى كتاب العين". توفي سنة 203هـ. الحموي ياقوت "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب" (2758/6).

(46) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (440/1).

(47) الأصفهاني الحسين بن محمد "المفردات في غريب القرآن" (ص/298).

(48) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (2019/1).

(49) فاضل محمد "التّضمين النّحويّ في القرآن الكريم" (ص/326).

(50) الأنفال/61.

(51) الرازي أحمد بن فارس "مجمل اللغة" (469/2).

(52) هذا البيت لأعشى بني قيس بن ثعلبة، شاعر من العصر الجاهلي ولم أجده بهذا اللفظ في ديوانه ولا في كتاب لغة أو نحو بل وجدته هكذا في "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي (346/5)، و"اللباب في علوم الكتاب" لعمر بن علي الدمشقي (558/9)، و"الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي أحمد بن يوسف (631/5).

فالسِّلمُ مذكَّر وقد أُنِّث الضّمير العائد إليه لحمله على نقيضه وهو الحرب[53]. وهو توجيه صحيح في الحمل على النّقيض، ولكنّ رواية البيت جاءت في ديوان الأعشى مخالفةً لِما ذكره أبو حيّان في بحرِهِ! إذ جاءت بالنّقيض نفسِه وهو الحرب، وروايةُ الدّيوان قولُ الأعشى:

وأعدَدْتُ للحرب أوزارها رماحًا طوالًا وخَيْلًا ذكورا[54]

فإذا صحّت رواية هذا البيت على النّحو الذي ذكرته فإنّه يسقط الاستشهاد به على الحمل على النّقيض، ولكنّ القاعدة التوجيهيّة المبيّنة لا إشكال فيها.

ب- الحمل على الجوار:

ويقال له الإتباع على المجاورة، إذ تأخذ الكلمةُ حركةَ الكلمة المجاوِرة لها لقربها منها، وهذه الظّاهرة شائعة الاستعمال في كلام العرب، والمراد هنا بالحمل على الجوار الحملُ النّحويُّ، وقد جاء في "المغني" في توضيح هذا النوع من الحمل "أن يُعطَى الشّيءُ حكمَ الشيء إذا جاوره"[55]، وحدَّهُ غيرُه بأن تصير الكلمة مجرورة بسبب اتّصالها بكلمة مجرورةٍ سابقةٍ عليها، لا بسببِ غيرِ الاتصال، فيكون جَرُّ الأُولَى بسبب العامل وجَرُّ الثّانية لا بعامل ولا بسبب التبعيّة كجرِّ التّوابع، بل يكون بسبب الاتّصال والمجاوَرة[56]، فالحمل على الجوار ظاهرة إعرابيّة تقتضي خروجَ الاسم المعرَبِ عمّا يجب له من حركة موافَقَةً لما يجاوره من كلمات. وقد عُرِفت هذه الظّاهرة منذ زمن الخليل بن أحمد[57]، إلّا أنّ علماء العربية اختلفوا في قبولها أو رفضها، فكانوا على ثلاثة آراء: الأوّل الرأي المجيز لها مطلقًا، وذلك لسماعها عن العرب، وممّن قال به الفراء[58] والأخفش[59]، والثاني المجيز بشروط كما ذهب إليه الخليل وابن هشام[60]، والثالث المنكِر تمامًا، وقد خرّج ما جاء منه على حذف مضاف، وهو مذهب السّيرافيّ[61] وابن جنّي[62]، ويبدو أنّ الفريق الثّاني كان أكثر اعتدالًا، إذ لم يُجِزْها مطلقًا ولم ينكرها لكونها موجودة في القرآن الكريم وفي كلام العرب شِعرِهِ ونثرِهِ.

(53) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (346/5).

(54) الأعشى "ديوان الأعشى" (ص/71).

(55) الأنصاري ابن هشام عبد الله "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" (660/6).

(56) التهاوني محمد بن علي "كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم" (556/1).

(57) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصريّ، منشئ علم العروض، أحد أعلام العربيّة. حدَّث عن أبي أيّوب السِّختيانيّ وأخذ عنه سيبويه والأصمعيُّ. وُلِدَ سنة 100ه وأقام بالبصرة ومات فيها سنة 170ه. له كتاب "العين" ولكنه مات ولم يتممه، ولا زال العلماء يغترفون من بحره. الذهبي محمد بن أحمد "سير أعلام النّبلاء" (429/7).

(58) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الدَّيلميّ الكوفيّ المعروف بالفرّاء، لُقِّبَ بأمير المؤمنين في النّحو. وُلِدَ في الكوفة سنة 144ه. تلّقى عِلْمه عن الكسائيّ، وروى عنه سلمة بن عاصم. من أشهر مصنّفاته "المقصور والممدود". توفّي في بغداد سنة 207ه. البغدادي أحمد بن علي "تاريخ بغداد" (154/14).

(59) هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة البَلْخيّ البصريّ، المعروف بالأخفش الأوسط، نحويّ عالم باللغة والأدب، سكن البصرة وأخذ العربيّة عن سيبويه وعنه أبو عمر الجَرْميّ. صنّف كتبًا مشهورة منها "تفسير معاني القرآن". توفي سنة 215ه. الأنباري عبد الرحمن "نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء" (107/1).

(60) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاريّ المصريّ المعروف بابن هشام. إمام في النّحو. ولد في القاهرة سنة 708ه. من مشايخه التّاج التّبريزيّ، ومن تلامذته سراج الدين عمر بن الملقّن. من مصنّفاته "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". توفّي سنة 761ه. العسقلاني أحمد بن علي "الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة"(308/2).

(61) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السِّيرافيّ النّحويّ المعروف بالقاضي، كان من أعظم الناس بنحو البصرة، ولِدَ في فارس سنة 284 ه. تلقّى من أبي بكر بن السّرّاج، وعنه الحسين بن محمد الخالع. من مصنّفاته "شرح كتاب سيبويه" توفّي ببغداد سنة 368 ه. ابن خلكان أحمد بن محمد "وفيات الأعيان" (78/2).

(62) النمر فهمي "ظاهرة المجاورة في الدراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم" (ص/11).

وهنا ننعطِفُ إلى بيان مذهب أبي حيّان في اتّباع ظاهرة الحمل على الجوار من خلال بيان القواعدِ التّوجيهيّة لهذا الحمل، المفهومةِ من تفسيره لبعض الآيات الكريمة:

1- الخفض على الجوار شاذّ لا يقاس عليه وإجراؤه في خبر المبتدأ أشد شذوذًا:

فُهِمَت هذه القاعدة من اعتراض أبي حيّان على الرازيّ[63] عند تخريجه قراءة (مستقِرّ) بالجرّ على الجوار في قوله تعالى: (وكذَّبُوا واتَّبعُوا أهواءَهُم وكلُّ أمرٍ مُستَقِرّ)[64]، فالجمهور قرؤوا (مستقِر) بالرّفع على أنّه خبر للمبتدأ (كلٌّ)، وذَهب الرّازي على كونه خبرًا لـ (كلٌّ)، فهو مرفوع في الأصل لكنه جُرَّ للمجاورة، ولم يستحسن أبو حيان هذا الوجه، "لأنّ الخفض على الجوار عنده في غاية الشذوذ، ولأنّه لم يُعْهَد في خبر المبتدأ إنّما عُهِدَ في الصّفة على اختلاف النّحاة في وجوده[65] وتَبِعَهُ في رَدّ هذا الوجه ابن هشام فقال: "الخبر (مستقِرّ) وخَفْضُ الجِوارِ حَمْلٌ على ما لم يَثبُت في الخبر"[66]. نعم يمكن اللجوء إلى قراءة الجرّ بإعراب (كلٌّ) مبتدأ وخبره مقدَّر لدلالة المعنى عليه، والتّقدير: كلُّ أمرٍ مستقِرٍ بالِغُوه[67]. واعتبار الخفض على الجوار غير مقيس وَرَدَ أيضًا عند تخريج قراءة (الأيمنَ) بالجّر في قوله تعالى: (يا بني إسرائيلَ قدْ أنجَيْناكُم مِن عَدوِّكُم وواعدْناكُم جانِبَ الطُّورِ الأيمنَ)[68]. فالظاهر في الآية أنّ (الأيمنَ) نعت منصوب لـ (جانبَ) الذي يُعَدُّ مفعولًا به ثانيًا للفعل "واعَدَ" على الاتّساع بعد حَذْفِ المضاف وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَهُ، والتّقدير: واعدناكم إتيانَ جانبِ الطُّورِ[69]. وخرّج الزمخشريّ قراءة (الأيمنَ) بالحمل على جاره المجرور (الطُّورِ) على حَدِّ "جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"[70]، وقد رَدّ هذا الوجهَ أبو حيّان ووصَفَه بأنّه من القلّة والشّذوذ بحيث لا تُخرَّج القراءة عليه[71]، وتخريجُ قراءة الجرّ عنده أن يكون (الأيمنَ) مجرورًا لكونه نعتًا لـ (الطّورِ) المجرور، والنّعت يتبع منعوته في إعرابه، ويُضعِفُ هذا التخريج أنّ (الأيمنَ) في المعنى نعت للجانب لا للطُّور أي الجبل[72].

2- الحمل على الجوار يمتنع لمانعٍ صناعيّ:

ويَظْهَر أثر هذه القاعدة عند تفسير أبي حيّان قولَهُ تعالى: (مَثَلُ الذينَ كَفروا بِرَبِّهِم أَعْمالُهُم كَرَمادٍ اشتدّتْ بهِ الرّيحُ في يَوْمٍ عاصِفٍ)[73]، فـ (عاصفٍ) نعتٌ لـ (يومٍ) على سبيل الاتّساع والتّجوّز؛ لأنّ التي تعصِفُ الرّياح وليس اليوم، إلّا أنّه قد وُصِفَ به اليومُ لأنّ الرّياح العاصفة وقعَتْ فيه.

ونقل أبو حيّان بصيغة التّضعيف عن بعض النحويّين أنّ (عاصفٍ) صفة للّريح إلّا أنّه لمّا جاء بعد (يومٍ) اتّبعه في الإعراب كما في قولهم: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فخُفِضَ على الجوار[74]، ولم يُعلِّق أبو حيّان على هذا الوجه مكتفيًا بنقله بصيغة التّمريض إشارة منه إلى عدم تقويتِه أو قبولِهِ، لا سيّما أنّ القواعد النّحويّة لا تساعد هذا

(63) هو أبو عبد الله محمّد بن عمر الرازيّ، الملقّب بفخر الدين. مفسِّر فقيه أصوليّ. وُلِدَ في مدينة "الرّيّ" سنة 544هـ. من تلامذته زين الدين الكشّي. له مؤلفات في معظم الفنون منها "التفسير الكبير". توفّي في مدينة "هراة" سنة 606هـ. الحموي ياقوت "معجم الأدباء" (2585/6).

(64) القمر/3.

(65) الأندلسي أبو حيان "البحر المحيط" (172/8).

(66) الأنصاري ابن هشام عبد الله "مغني اللبيب" (87/6).

(67) السمين الحلبي أحمد بن يوسف "الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون" (122/10).

(68) طه/80.

(69) القرطبيّ محمد بن أحمد "الجامع لأحكام القرآن – تفسير القرطبيّ" (230/11).

(70) الزّمخشريّ محمود بن عمرو "الكشّاف" (155/4).

(71) الأندلسي أبو حيان "البحر المحيط" (364/7).

(72) الألوسي محمود بن عبد الله "تروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني" (549/8).

(73) إبراهيم/18.

(74) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (73/5).

الوجه لاختلاف النّعت والمنعوت في جهة التّعريف والتّنكير، ولذا رَدَّهُ السّمينُ الحلبيُّ[75] [76]، وردُّهُ صائب لأنّه من المعلوم أنّ النّعت ومنعوته يجب أن يتّفقا في الإعراب والتّعريف والتّنكير، وإذا كان (عاصفٍ) نعتًا لـ (الرّيحُ) فيجب أن يتبعها في التّعريف؛ لأنّها قد جاءت معرفة فحَقُّ نعتها أن يكون معرفة، فلمّا خالفها في التّعريف لم يكن نعتًا لها، وبحسب هذه القاعدة النّحويّة، لا يكون هذا المثال من الحمل على الجوار، فـ (عاصفٍ) ليس من نعت (الريحُ) حتى يُعدَلَ عن الرّفع إلى الجرّ فيه حملًا على الجارِ المجرور، فالمانع النحويّ الصّناعي حال دون تطبيق ظاهرة الحمل على الجوار، وهو ما مال إليه أبو حيّان كما يُفهَم من تضعيفه وَجْهَ الحملِ في هذا الموضع.

3- الحمل على الجوار لا يقع في البدل.

أبو حيّان لا يجيز إجراء الحمل على الجوار في البدل. هذه القاعدة تَبرُز في تخطئته لمن خرَّج قراءةَ الجمهور على الحمل على الجوار[77]، وذلك في قوله تعالى: (يَسأَلونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قِتالٍ فيه)[78]، فـ (قتالٍ) بالكسر بَدَلٌ من (الشّهرِ) بَدَلَ اشتمالٍ، وقيل: "قتالٍ خُفِضَ على الجوار"، وهو خطأ عند أبي حيّان وقد علّل وجه الخطأ فيه بأن يكون المحمول تابعًا لِمَا قبله في إعرابه في رَفْع أو نَصْب، فيُعدَل به عن ذلك الإعراب إلى الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعًا، وهنا لم يتقدّمْ مرفوع ولا منصوب فيكون (قتالٍ) تابعًا له فيُعَدلَ عن إعرابه إلى الخفض على الجوار[79]، والمفهوم من تعليل أبي حيّان أمران:

- الأول: منع وقوع الخفض على الجوار في البدل لا سيما البدل المجرور.
- والثاني: التصريح بوجود الخفض على الجوار في لغة العرب بشرط كون اللفظ المحمول تابعًا في إعرابه لما قبله في الرّفع أو النّصب دون الجرّ، فيُعدَلُ باللفظ المحمول عن رَفْعِه أو نَصْبِه إلى جرّهِ بسبب مجاورتِهِ لمخفوضٍ لا يكون المحمول تابعًا له.

4- الخفض على الجوار لا يقع في المعطوف.

تُستخلَصُ هذه القاعدة من تخريج أبي حيّان كلامَ مَن أوجبَ الغَسْل في قوله تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصّلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وامسَحُوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين)[80]، حيث قال: "ومن أوجب الغَسْل تأوّل أنّ الجرّ هو خَفْض على الجوار" ثم وصف هذا التأويل بالضعف الشديد مبيّنًا أنّ الخفض على الجِوار لم يَرِدْ إلا في النّعت حيث لا لَبْسَ فيه[81]، وكلام أبي حيّان هذا يُجرُّنا إلى القول بأنّه يَمنع وقوع الخفض على الجوار في عطف النّسق مع إقراره بوقوعه في كلام العرب في النّعت.

المبحث الرابع: العطف على التوهم:

هو جزء من الحمل على المعنى، ومن معانيه في اللغة التخييل[82]، وهو يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلامُ توهُّمًا؛ لوجود عامل مُتَوهَّم[83]، ويكون فيه المعطوف مخالفًا للمعطوف

(75) السمين الحلبي أحمد بن يوسف "الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون" (84/7).

(76) والسّمين هو أبو العبّاس أحمد بن يوسف الحلبيُّ، مفسِّر عالم بالعربيّة والقراءات. لازم أبا حيّان الأندلسيّ. من أهم آثاره "الدّرّ المصون" في إعراب القرآن. توفي في القاهرة سنة 756هـ. الشهبي أبو بكر بن أحمد "طبقات الشّافعيّة" (18/3).

(77) وهو أبو عبيدة. الأندلسي أبو حيان "البحر المحيط" (383/2).

(78) البقرة/217.

(79) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (154/2).

(80) المائدة/7.

(81) الأندلسيّ أبو حيان "البحر المحيط" (452/3).

(82) ابن منظور محمد بن مكرم "لسان العرب" (643/12).

(83) اللبديّ محمد "معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة" (ص/246).

عليه في الحركة الإعرابية لتوهّم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابيّة للمعطوف[84]، وقد سُبِي العطفُ على التّوهّم في القرآن الكريم بالعطف على المعنى تأدُّبًا[85]. وشرطه صحّة دخول العامل المتوهَّم على المعطوف من دون اختلالِ المعنى[86]، والفرق بينه وبين العطف على المحل أنّ العامل فيه مفقود وأثره موجود، والعامل في العطف على المحل موجود وأثره مفقود[87]، وكان السّبب في تقديره هو الأثر الظّاهر في التّركيب، وهذا الأثر لا بدّ له من مؤثِّر، فقالوا: إنّ العامل النّحويّ أو المؤثِّر متوهَّم، لئلّا يكون التّركيب شاذًّا.

أمّا كثرة دخوله فشَرْطٌ للحُسْنِ، ولهذا حَسُنَ "لستُ قائمًا ولا قاعدٍ" بالجرّ، ولم يَحسُن: "ما كنت قائمًا ولا قاعدٍ" بالجرّ، فقد جُرَّ الخبرُ وهو معطوف على خبر "ليس" المنصوب بناءً على توهُّم أنّ الخبر مجرور بالباء، وبُنِيَ هذا التّوهُّم على كثرة دخول الباء في خبر "ليس"[88] كقوله تعالى: (أليس اللهُ بأحكَمِ الحاكمين)[89].

وأظهَرُ القواعد التوجيهية المتعلقة بالعطف على التّوهّم عند أبي حيّان أنَّ العطف على التّوهّم غير مقيس، فلا يُحمَلُ القرآن عليه ما وُجِدَتْ مندوحة عن ذلك، وتُستنبَطُ هذه القاعدة من كلام أبي حيّان عند تفسيره قوله تعالى: (إنّه مَن يتّقِ ويَصبِرْ فإنّ الله لا يُضِيع أجر المحسنين)[90]، فإنّ قراءة الجمهور (يتّقِ) بالجزم بـ (مَنْ) الشّرطيّة[91]، وقرأ قُنبل[92] (يتقي) بالياء، وقد خُرِّجَتْ هذه القراءة على عدّة أوجه منها:

1- كون(يتقي) مرفوعًا مع اعتبار (من) اسمًا موصولًا وسُكِّنت راء (يَصْبِر) إجراءً للوصل مجرى الوقف[93].
2- أو كونه مجزومًا بحذف الحركة على لغة من يقول: "لم يرمي زيد"[94].
3- أو كونه مرفوعًا و(من) اسم موصول بمعنى "الذي" وعُطِفَ عليه (يصبر) مجزومًا وذلك على التّوهّم، كأنّه تُوُهِّم أنّ (مَنْ) شرطيّة و(يتّقي) مجزوم[95]، وقد رُدَّ هذا الوجه لثبوت الياء في (يتّقي)، فـ (مَنْ) الموصولة – بحسب هذا الوجه – لم تعمل في الفعل القريب (يتقي) حتّى تعمَلَ في البعيد (يصبِرْ)[96]!

والمستحسَنُ من هذه الأوجه عند أبي حيّان كونُ (يتّقي) مجزومًا على لغة من يقول: "لم يرمي زيد"، فهذا عنده -مع كون هذه اللغة قليلةً- أحسَنُ من العطف بتوهّم الجزم، فهو يرى أنّ الحمل على التوهّم من الظّواهر النّحوية التي عُهِدَت في لسان العرب، إلّا أنّه لا يجيز القياس عليه، ولا يُحمَلُ القرآن عليه ما وُجِدَت مندوحة عنه[97]، وإنّما كان يذكره من باب الحرص على ذكر الآراء كلّها في توجيه الآيات القرآنية.

ومن هذا العرض نستطيع استخلاص قاعدة توجيهية أخرى هي أنَّ الحمل على اللغة أولى من الحمل على غير المقيس أو الشّاذِّ. وبيان هذه القاعدة أنّ أبا حيّان بعد أن استعرض الأقوال الواردة في قراءة قُنبل (لم يتقي) بالياء قد مال مستحسِنًا القول بِلُغةِ مَنْ يقول: "لم يرمي زيد" مفضِّلًا إياها على القول بالجزم حملًا على العامل المتوهَّم لأنّ

(84) عبادة محمد إبراهيم "معجم مصطلحات النّحو والصّرف والعروض والقافية" (ص/212).
(85) الأنصاري ابن هشام عبد الله "مغني اللبيب" (220/5).
(86) لجبالي حمدي "مجلّة جامعة "النّجاح" للأبحاث" (ع/12).
(87) الصبان محمد بن علّي "حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك" (131/3).
(88) السّيوطيّ عبد الرحمن "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" (196/2).
(89) التين/8.
(90) يوسف/90.
(91) الجوزي عبد الرحمن "زاد المسير في علم التّفسير" (469/2).
(92) ابن كثير إسماعيل "البداية والنّهاية" (727/14).
(93) السمين الحلبي أحمد بن يوسف "الدّر المصُون في علوم الكتاب المكنون" (537/10).
(94) الدمشقي عمر بن علي "اللباب في علوم الكتاب"(202/11).
(95) الأندلسي أبو حيان "البحر المحيط" (338/5).
(96) الدمشقي عمر بن عليّ، "اللباب في علوم الكتاب" (203/11).
(97) الأندلسي أبو حيان (348/5).

الحمل على ما كان لغةً للعرب -وإن كانت قليلةً- أولى من الحمل على غير المقيس أو الشّاذِّ الذي هو غير مطّرِدٍ في كلامهم، ثم رَدَّ ما ذكرَهُ أبو علّي الفارسيّ[98] من أنّه لا يُحمَلُ على هذه اللغة؛ لاعتبارِها عنده من مواضع الضّرورة الواردة في الشِّعْرِ خاصةً[99]، بأنّ غيرَهُ من رؤوساء النحويّين قد صرّحوا بثبوتها[100].

النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي سهّل إتمام البحث على النحو، وقد توصلت فيه إلى بعض النتائج، أهمها:

أوّلًا: أنَّ فهم مسائل الحمل له كبير الأثر في فهم القرآن والحديث.

ثانيًا: أنَّ إهمال بعض فروع علوم العربية يؤدي إلى فهم سقيم لكلام العرب.

ثالثًا: أنَّ الاختلاف في القواعد التوجيهيَّة لظاهرة الحمل عند النحاة يؤدي إلى اختلاف في التفسيرات الإعرابية.

أما أهمّ التوصيات التي أبانت عنها الدراسة:

أولًا: المضيّ في كتابة الأبحاث التي تظهر الارتباط الوثيق بين الألفاظ والمعاني المرادة، إذ لا شكَّ أنَّ لفهم المعاني المختلفة للفظ الواحد تأثيرًا في النفوس يفوق فهم المعاني الظاهرة.

ثانيًا: استحداث طرق لتبسيط إيصال المعلومات في أبواب الحمل التي لم تُطرق كثيرًا ولم يتعرَّض لها الباحثون.

والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

فهرست المصادر والمراجع

1- الأصفهاني الحسين بن محمد، *"المفردات في غريب القرآن"*، الدار الشّاميّة، دمشق، 1412هـ.

2- الأعشى، *"ديوان الأعشى"*، د.ت.

3- الألوسي محمود بن عبد الله، *"روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني"*، دار الكتب العلميّة، 1995م – 1415هـ.

4- الأمين محمد، *"حدائق الروح والرّيحان في روابي علوم القرآن"*، دار طوْق النّجاة، بيروت، 2001م– 1421 هـ.

5- الأنباري عبد الرحمن، *"نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء"*، مكتب المنار، الأردن، 1985م-1405هـ.

6- الأندلسي أبو حيان، *"ارتشاف الضرب من لسان العرب"*، مكتبة الخانجي، القاهرة،1998م- 1418هـ.

7- الأندلسي أبو حيان، *"التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"*، دار القلم، دمشق، د.ت.

8- الأندلسي أبو حيان، *"تفسير البحر المحيط"*، دار الفكر، بيروت، 1420هـ

9- الأنصاريّ ابن هشام عبد الله، *"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"*، التّراث العربيّ، الكويت، 2002م-1423هـ.

10- البجة عبد الفتاح البجّة، *"ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة بين علماء اللغة القدامى والمحدثين"*، دار الفكر، عمان، 1998م – 1419هـ.

11- البستاني بطرس، *"محيط المحيط معجم مطوّل للّغة العربيّة"*، مكتبة لبنان، لبنان، 1987م-1407هـ.

12- البغدادي أحمد بن علي "تاريخ بغداد، *"تاريخ بغداد"*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م-1422هـ

13- أبو البقاء الحنفي أيوب، *"الكلّيات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة"*، مؤسّسة الرسالة، بيروت، د.ت.

14- بلعرج بلقاسم، *"ظاهرة توسّع المعنى في اللغة العربيّة"* مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2006م.

(98) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ نحويّ لغويّ، وُلِدَ في "فَسَا" في بلاد فارس سنة 288 هـ، تجوّل في البلاد حتى استقرّ في بغداد. من مشايخه: ابن دَرَيد، ومن تلامذته: ابن جنّي وعبد القاهر الجرجانيّ، من كتبه: "التذكرة في علوم العربيّة"، و"المقصور والممدود"، و"العوامل المائة". توفي في بغداد سنة 377هـ. ابن خلكان أحمد بن محمد "وفيات الأعيان" (275/78).

(99) الفارسي أبو علي "المسائل الحلبيّات" (ص/85).

(100) الزجاجي أبو القاسم "الإيضاح في علل النّحو" (ص/103).

15- التهاوني محمد بن علي، *"كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم"* ، مكتب لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996م- 1417هـ.
16- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، *"الخصائص"* ، تح. محمد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، د.ت.
17- الجوزي عبد الرحمن، "زاد المسير في علم التّفسير"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1422هـ.
18- الحموي ياقوت، *"إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"* ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993م-1414هـ.
19- الحموي ياقوت، *"معجم الأدباء"* ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993م- 1414هـ.
20- ابن خلكان أحمد بن محمد، *"وفيات الأعيان"* ، دار صادر، بيروت، 1994م – 1415هـ.
21- الدمشقي عمر بن عليّ، "اللباب في علوم الكتاب"، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م – 1419هـ.
22- الذهبي محمد بن أحمد "سير أعلام النّبلاء"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1985م.
23- الذهبي محمد بن أحمد، *"معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار"* ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997م- 1417هـ.
24- الرازي أحمد بن فارس، *"مُجمَل اللغة"* ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1986م – 1406هـ.
25- رضي الدّين الإستراباذيّ محمد بن الحسن، *"شرح الرضيّ على الكافية"* ، دار الكتب العلمية بيروت، 1975م- 1395هـ.
26- الزجاجي أبو القاسم، *"الإيضاح في علل النّحو"* ، دار النفائس، بيروت، 1979م-1399هـ.
27- الزمخشري محمود بن عمرو، *"الكشّاف"* ، دار الكتاب العربيّ، بيروت،1987م-1407هـ.
28- السّمين الحلبي أحمد بن يوسف، *"الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون"* ، دار القلم، دمشق، د.ت.
29- السيرافي أبو سعيد، *"أخبار النّحويّين البصريّين"* ، مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ، 1966م.
30- السّيوطيّ عبد الرحمن، *"الأشباه والنّظائر في النّحو"* ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1985م – 1406هـ.
31- السيوطي عبد الرحمن، *" بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"* ، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
32- السّيوطيّ عبد الرحمن، *"همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"* ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2006 م.
33- الشهبي أبو بكر بن أحمد، *"طبقات الشّافعيّة"* ، عالم الكتب، بيروت، 1987م- 1407هـ.
34- الصبان محمد بن عليّ، "حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك"، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997م – 1417هـ.
35- الطائي الجياني محمد بن عبد الله، *"شرح تسهيل الفوائد"* ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
36- عبادة محمد إبراهيم، "معجم مصطلحات النّحو والصّرف والعروض والقافية" باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
37- عبد اللطيف حماسة، *"النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلالي"*، دار الشّروق، القاهرة، مصر، 2000م-1420هـ.
38- العسقلاني أحمد بن علي، *"الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة"* ، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، الهند، 1972م – 1392هـ.
39- ابن عصفور علي بن مؤمن، *"ضرائر الشّعر"* ، دار الأندلس، 1980م.
40- الفارسيّ أبو علي، *"المسائل الحلبيّات"* ، دار القلم، دمشق، 1987م – 1407هـ.
41- فاضل محمد، *"التّضمين النّحويّ في القرآن الكريم"* ، مكتبة دار الزّمان، المدينة المنوّرة، 2005م – 1426 هـ.
42- القرطبيّ محمد بن أحمد، *"الجامع لأحكام القرآن – تفسير القرطبيّ"* ، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1964م- 1384هـ.
43- الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، *"العين"* ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
44- القزويني أحمد بن فارس، "مقاييس اللغة"، دار الفكر، بيروت، 1979م- 1399هـ.
45- ابن كثير إسماعيل، *"البداية والنّهاية"* ، هجر، القاهرة، 1998م – 1418هـ.
46- اللبدي محمد، *"معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة"* ، دار الفلاح، عمّان، 2010م-1431هـ.
47- لجبالي حمدي، "أثر التّوهّم في بناء القاعدة عند الفرّاء"، مجلّة جامعة "النّجاح" للأبحاث = العلوم الإنسانيّة، مج. 19، العدد 2، 2005م- 1426هـ.
48- المبرد محمد بن يزيد، *"المقتضب"* ، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
49- ابن منظور محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صارد، بيروت، 1994م- 1414هـ.
50- ناظر الجيش محمد بن يوسف، *"شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»"* ،
51- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428هـ
52- نغميش عمار، *"التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية في كتب الحجّة في القراءات السّبع حتى نهاية القرن الخامس الهجري"* ، دار نيبور، العراق، 2014م-1435هـ.
53- النمر فهمي، *"ظاهرة المجاورة في الدراسات النّحويّة ومواقعها في القرآن الكريم"* ، دار الثقافة، القاهرة، 1985م – 1405هـ.